ردمد ٢٠٨١ - ١٦٠٧

آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن دائرة البحث العلمي والدراسات بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

السنة الثامنة : العدد الواحد والثلاثون - رجب ١٤٢١ هـ - أكتوبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٠ م

■ مصحف شريف كُتِبَ سنة ١٢٦٨ هجريَّة

A copy of the Holy Quran written in the year 1268 after Hijra

دراسة حجج الوقف:
وثيقة الزاوية المدنية في مُصراتَة[1]
نموذجا

الدكتور/ جمعة محمود الزريقي
طرابلس - ليبيا

تمثل سجلات المحاكم الشرعية القديمة ذخيرة طيبة للوقوف على معلومات قيّمة تدخل في عدة مجالات علمية؛ منها معرفة النظام القضائي الذي كان سائداً آنذاك، والأحكام الشرعية التي كانت مطبقة على النوازل والدعاوى، والإلمام بالعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع، والتحولات التي طرأت عليها، وبخاصة ما يتعلق بمجال العلاقات الأسرية، مما يدخل في دراسة التطور الاجتماعي للسكان، وكذلك أحكام المعاملات التي كانت توثق حينئذ بين الناس، والتي يدخل ضمنها البيع والشراء، والهبة والقرض، والرهن والقسمة، وغيرها من التصرفات، وهذه تدخل في دراسة التطور الاقتصادي للمجتمع الإسلامي. ويعدّ الوقف من التصرفات التي تكشف بجلاء دور الفرد المسلم في الحياة العامة، ومساهمته في الجوانب الخيرية التي حثّ الدين الإسلامي على القيام بها.

ولقد ساهم الوقف الإسلامي بدور فعال في المجتمعات الإسلامية، ولم يقتصر هذا الدور على إنشاء المساجد والزوايا والرباطات؛ لغرض العبادة وتعليم القرآن الكريم، أو الصدقات للفقراء والمساكين، بل امتدّ دوره إلى جوانب عديدة؛ منها إنشاء المدارس الكبيرة، وهي قلاع علميّة تماثل الجامعات اليوم، وإنشاء الرباطات والاستحكامات الحربية، ورصد الأموال للجهاد، وافتداء أسرى المسلمين في كل مكان، وتحبيس الكتب العلمية، ورصد المكافآت للطلبة المتفرغين للعلم، وإنشاء مرافق عامة لمساعدة عابري السبيل وركب الحجيج، كالآبار والاستراحات، والإعانات التي ترصد للفقراء والمساكين والمعوزين في المواسم الدينية وغيرها، وبصورة عامة كان لمؤسسة الوقف دور مهم في جميع المجالات الحيوية للمجتمعات الإسلامية؛ فلم يقتصر على الجوانب الخيرية فقط، بل شمل الجوانب العلمية والاقتصادية وغيرها، فالوقف سُنَّة حميدة ورسالة سامية، أدّت دورها الفعال في العصور المختلفة، وقامت بدور اجتماعي نبيل.

نقوم في هذا المقال باستعراض وثيقة وقف لصالح الزاوية المدنيّة الكائنة في مدينة مصراتة،

وهذه المدينة تبعد عن مدينة طرابلس الغرب مائتي كيلومتر في اتجاه الشرق، وتقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وقد تمّ توثيق هذه الحجة منذ أكثر من قرن ونصف، أي في شهر شوال سنة ١٢٦٢ هـ = ١٨٤٦م؛ ومن خلالها نعلم الأموال الموقوفة والغرض الذي من أجله تمّ الوقف، والأحكام الشرعية المتعلقة به، ثم نلقي الضوء على شخصية الواقف، وناظر الوقف، والقاضي الذي قام بكتابة هذه الوثيقة، ونختم بالنتائج التي يتم التوصل إليها من خلال دراسة حجة الوقف، نموذجاً لدراسة هذا النوع من الوثائق، والفوائد التي يمكن الحصول عليها علميًّا وتاريخيًّا.

نص حجة الوقف

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

"حمداً لمن أذن في ترفيع المساجد والجوامع، المؤسسة لذكره وعبادته، وشكرا لمن تفضّل على هذه الأمة بأنواع المزايا وأصناف المفاخر، فكان منها نعمة التحبيس، المستمر نفعه إلى اليوم الآخر، وصلاة وسلاما على من أسرى به مولاه من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى[٢]، المخصوص من المواهب اللدنية والمنح الربانية ما يجل عن العدّ والإحصاء، المرشد بالقول والفعل لسلوك سبل الطاعات، والتقرب إلى الله...[٣] البر والخيرات، فكان مما أمر به وفعله الوقف، الذي هو من أفضل القربات، سيدنا ومولانا محمد عين الوجود، وبحر المكارم والوجود، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأحزابه، المعروفين بسيماهم من أثر السجود[٤]، وعلى التابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين الموعود، صلاة وسلاما تستعين [كذا] بها على إقامة الذكر والصلاة، التي هي عماد العبادات الدينية، وتُستفتَح بها أبواب التوفيق للفوز بالسعادة الأبدية.

هذا، ولما كانت فضيلة بناء المساجد والزوايا، وتشييد أركانها، والاعتناء بتعظيمها ورفعة شأنها، مما هو ظاهر لذوي الأبصار، ظهور الشمس في رابعة النهار، ومما يشير لِمَا في ذلك من عظيم الفضل والمنة، قول سيد الإنس والجنة: (مَنْ بَنَى مَسجِداً صَغِيراً كَانَ أَو كَبِيراً بَنَى لَه الله بَيتاً فِي الْجَنّة)، وفي رواية: (مَنْ بَنَى مَسجدا يَبْتَغي بِهِ وَجْهَ الله، بَنَى الله بيتاً له فِي الجَنَّة)[٥]، وناهيك بدلالة قوله عز وجل في كتابه المبين: ﴿**إِنَّما يَعمُرُ مَسَاجد الله مَنْ آمَنَ بالله واليوم الآخِرِ وَأقامَ الصَّلاةَ وآتَى الزَّكاةَ وَلَم يَخْشَ إلاَّ اللهَ فَعَسَى أولَئِكَ أنْ يَكونوا مَنَ المُهتَدينَ**﴾[٦]، وقوله جل شأنه وحكمه: ﴿**فِي بُيُوت أَذنَ الله أَنْ تُرْفَعَ وَيُذكَرَ فِيها اسمُهُ**﴾[٧]. وكان في الوقف في سبيل الله تعالى من عظيم النفع الجاري على الدوام، ومزيد الأجر المتوالي على توالي الأيام، ما نبه عليه قول سيد الخاص والعام، عليه أفضل الصلاة وأتم السلام: (إذا ماتَ ابْنُ أَدَم انْقَطَعَ عَملُهُ إلاَّ من ثَلاث: صَدَقَة جارية، أو عِلْم يُنتفعُ بِهِ، أو وَلَدٍ صَالح يَدْعُو لَهُ)[٨]، ولا شك أن الوقف من الصدقة الجارية، ومن المعلوم أن الأوقاف من ذلك قربة مشروعة وسنّة متّبعة، فإن الرسول عليه الصلاة والسلام تصدّق بسبع حوائط، ووقف إبراهيم الخليل عليه السلام وقفا...[٩] الخلفاء الراشدين، وأهل بدر والأنصار والمهاجرين والتابعين[١٠]، كان بتوفيق الله تعالى وعونه، ممن سلك الطريقين، واغتنم الفوز بالجمع بين الفضيلتين، مَنْ أنعم الله سبحانه وتعالى عليه، ووفقه إلى الخير، وأعانه وهداه إليه، ذو المساعي الحميدة، والآثار السديدة، والمحاسن الفاخرة، والأخلاق الزاهية الزاهرة، مربي السالكين، سراج المسترشدين، قطب العارفين، معدن الأسرار الربّانيّة، والمعارف الصمدانيّة، الإمام المبجل، والهمام الذي هو بالكمال مفضّل، المتخلق بالأخلاق النبويّة، المحقق بالحقائق العرفانيّة، والرقائق الرحمانيّة، الشيخ الأستاذ العارف بالله تعالى، أبو عبد الله سيدي محمد بن حمزة بن ظافر

المدني، حفظ الله تعالى حضرته من الأغيار، وحمى حوزته من الأكدار، وأصلح الله به أفئدة الأتباع والمريدين، والمتوجهين والمسترشدين، وأوضح بصفاء خاطره غوامض الحقائق، وملأ بمعارفه المشارق والمغارب، وأبقاه قدوة لمن اقتدى، وسراجاً منيراً لمن استرشد واهتدى، فكان مما اعتنى به السيد المشار إليه، دام موفقا للخير معانًا عليه، مما أسس بناءه وشاده، وسلك به طريق الحسنى وزيادة، وهي المسجد والزاوية الغنية بشهرتها عن التحديد الكائن مكانها بطرف بلد مصراتة من الجهة الغربية(١١)، فجاءت بعون الله وتيسيره محكمة البنيان، مشيدة الأرجاء والأركان، بالغة الغاية بإقامة الجمعة والصلاة، معمرة بكثير الذكر ونوافل الطاعات، تقبل الله تعالى بفضله عمله، وبلّغه من كل خير عمله، وقد صدر منه التحبيس لها بالقول، وتخلّى عنهما لعبادة الله تعالى فيهما بالفعل(١٢)، ثم إنه حفظه الله تعالى ورعاه، وأدام في الخيرات مسعاه، قد أراد كمال الأجر والثواب، وتوفير الذخر ليوم المعاد والحساب، فأشهدنا على نفسه الكريمة، أسبغ الله تعالى علينا وعليه نعمه العميمة، أنه حبس ووقف رغبة منه في ثواب الله تعالى، على الزاوية والجامع المذكور(١٣):

١ – جميع السانية المقرونة، الكائن مكانها بطريق بلد مصراتة، بقرب الزاوية المذكورة ، بالجنان المخرج منها، يحدّ كاملها قبلة شارع يعرف بشارع الطاحونة، يمر للسبالة حيث المفتح، وشرقاً طريق عام، وبحراً سانية التوتة التي ستذكر، وغرباً طريق عام بلصق الجنان المذكور(١٤).

٢ – مع سانية التوتة المذكورة ذات البير والمقام الواحد(١٥)، يحدّ كاملها قبلة السانية المقرونة المحبّسة المذكورة، حيث المفتح، وشرقًا طريق عام، وبحرًا ملك للموقف المذكور، وغربًا سانية الشلبة للموقف المشار إليه.

٣ – مع أرض معدّة للحراثة والزراعة، وتعرف بقرياتة.

٤ – مع أرض معدّة للحراثة والزراعة، وتعرف بسيوطة.

٥ – مع قطعة أرض معدّة للحراثة والزراعة، وتعرف بشعاب المسيد، وكل ذلك ببادية بلد مصراتة، ومعرفة ماذكر، بالأستاذ المذكور معرفة كافية عن مزيد البيان والتحديد(١٦).

٦ – مع خمسمائة نخلة ببلد تاورغاء (١٧) بأرضهم الداخلين يد الأستاذ المذكور من بيت المال في أولاد مبارك.

٧ مع ثلاثة عبيد من رقيق السودان، أحدهما اسمه عبد الكريم ، والثاني اسمه عبد الله، والثالث اسمه مادي(١٨).

٨ – مع مائتين وخمسين نعجة ما بين كبار وصغار، من إناث الضان .

٩ – مع خمسين عنزة من إناث المعز.

١٠ – مع الثلاثة بغال المعروفين [كذا] بركوب الأستاذ المذكور.

١١ – مع ثلاثة جمال وثلاث نياق مع ثلاث بقرات وثلاثة ثيران(١٩).

بجميع ما لذلك الأملاك المذكورة، من الحدود والحقوق، والمنافع والمرافق، الداخلة لذلك والخارجة عنه، وما يعد من ذلك ويعرف به، وينسب إليه، من كافة المنافع [كذا] والمشتمل من نخيل وزيتون، وشجر على اختلاف أنواعه، وتباين أجناسه، جملة بأسرها، مما شملته الحدود، وانطبقت عليه الرسوم؛ ليكون ما لهذه المواضع والأصول والحيوان من الغلال والكراء والمحصول، بعد أن ينفق من ذلك في مصالحها ما لا بد منه ولا غنى عنه، مما يستدام به ريعها، ويستغزر به نفعها، مصروفًا في منافع

الزاوية المذكورة من حصرها وزيت سرجها، وإطعام الفقراء من أهل طريقة الأستاذ المذكور المتجردين المجاورين بالزاوية المذكورة، والفقراء الزائرين، وسائر ما تحتاج إليه الزاوية المذكورة من نحو قنديل ومصباح وترميم وإصلاح.

وجعل المحبس المذكور، حفظه الله تعالى، النظارة في جميع ذلك، والمتولي لجميع الوقف المذكور، وصرفه في محله، ابنه الشيخ الفقيه العارف سيدي محمد، بالضم، ثم لمن هو أهل لذلك من ذريته، والأصلح منهم، وكذلك من بني بنيه لأخر العقب[٢٠]، حبس المحبس المذكور، ضاعف الله له الأجور، جميع المواضع والأصول والحيوان المذكورين، ووقفها كيف ذكر، حبسا صحيحاً تامًّا مؤبّدا مستمرًّا على الدوام، مسرمدًا لا يباع ولا يوهب ولا يورث، حتى يرث الله الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين، فمن سعى في تبديله أو تغييره أو عدل به عن سبيله، فالله تعالى حسبه، ومجازيه، ومنتقم منه، ﴿**وَسَيَعلَم الذِينَ ظَلَمُوا أي مُنْقَلبٍ يَنْقلِبونَ**﴾[٢١].

وذكر المحبس الأستاذ المذكور أنه أذن سيدي محمد الناظر المذكور في قبول ذلك للزاوية المذكورة، وحوزه لها، فقبل ذلك قبولاً تامًّا، وحاز عنه لها جميع ذلك، عدا نخيل تاورغاء تهيّأ ليحوزه متى أمكنه، حوزا تامًّا معتبرا صحيحا شرعيًّا، فارغا من شواغل المحبس وعقود الحرية[٢٢].

شهد عليه بما ذكر حسبما حرر وسطر، كالحوز ومعاينته، من علم وشهد بأن جميع ما حبسه المحبس المذكور، والمذكور فيه، مالٌ وملكٌ من مَال وملك المحبس المذكور، لم يعلم بخروجها عن ملكه بوجه تخرج به الأملاك من يد مالكها، حتى بتل فيها التحبيس المذكور، وعرّفه وهو بحال كمال، وفي أواسط شهر شوال المبارك عام اثنين وستين ومائتين وألف. وبه إقحام بين أسطره (على الزاوية والجامع المذكور)، وبه إصلاح (رغبة) وضرب على كلمتين[٢٣]، صحيح ممن شهد بجميع ما ذكر، عدا حوز وقبول الابن المذكور لغيبته[٢٤] عبيد ربه تعالى، حسين بن محمد العسوسي، وعبده تعالى علي بن محمد بن محمد العسوسي، عفا عنهم بمنّه، نعم، وبطرته: ما أوله ثلاثة وآخره مع[٢٥] صح من كاتبه حسين المذكور، وبمثلها يشهد، وبها من القبول والحوز ومعاينته ، عبد ربه عبد اللطيف بن محمد بن عصمان الجهاني[٢٦] الحمد لله، وبمثلها عبده علي بن سالم بن صنع الله المصراتي عفا الله عنهم آمين. الحمد لله، وبمثله يشهد في القبول والحوز ومعاينته العبد لربه ، محمد بن عبد الله المطردي، عفا الله عنهم آمين آمين. الحمد لله، وبمثلهم محمد بن محمد... العسلاوي كان الله له آمين. الحمد لله، وبمثلهم عبد الرحمن بن إبراهيم بن طاهر ، عفي عنهم آمين آمين. الحمد لله، الحبس المرقوم أعلاه، محرر الألفاظ، عار عن الاعتراض، فيتبع شرطه ويجري على مناهجه، فجزى الواقف خيرا، والله أعلم، وكتبه عبد السلام ابن محمد، لطف الله به آمين. الحمد لله، وبمثلهم محمد ابن الشيخ المدني ظافر، كان الله له آمين"[٢٧].

الواقف الشيخ محمد المدني

١١٩٤ هـ - ١٢٦٣ هـ [٢٨]

١٧٩٠م - ١٨٤٦م

هو الشيخ الفاضل أبو عبد الله محمد بن حسن بن حمزة بن ظافر المدني، ولد في المدينة المنورة سنة ١١٩٤ هـ =١٧٨٠م، وبها نشأ وترعرع ودرس على مشايخ أجلاء، وتفقه على علماء الحرم النبوي الشريف، ثم ساح في الأرض مدة طويلة، والتقى الشيخ العربي الدرقاوي في المغرب، وأخذ عنه الطريقة الشاذلية في شهر صفر سنة ١٢٢٤هـ = ١٨٠٩م، وأقام في خدمته سنين، ثم رجع إلى المدينة المنورة، ومكث بها مدة، وعاوده الحنين إلى شيخه العربي الدرقاوي، فحضر إلى المغرب، وأقام في خدمته ثلاثة أشهر، وبعدها انتقل شيخه الدرقاوي

إلى رحمة الله، فتوجه الشيخ محمد المدني إلى الشرق، واستقر به المقام في طرابلس الغرب، في عهد الوالي يوسف باشا القرمانللي (١٢١١ - ١٢٤٨هـ = ١٧٩٦ - ١٨٣٢م)، ويبدو أنه وجد في سكان هذا القطر ما يعينه على نشر طريقته الصوفية، فهم من المتمسكين بالشريعة الإسلامية، والراغبين في حياة التصوف.

وكان الشيخ محمد المدني موضع احترام وتقدير من الناس، ومن الوالي المذكور، الأمر الذي شجعه فيما يبدو على الاستقرار في ولاية طرابلس، حيث وجد الأمن والأمان، ومحبة الناس للتصوف وأهله، واختار من مدن القطر مدينة مصراتة؛ لتكون مقاما له؛ لينطلق منها بدعوته الصوفية، ولا يُستغرب منه هذا الاختيار، فقد اختارها قبله الشيخ أحمد زروق رحمه الله، وأسس فيها زاوية، وانطلق منها لنشر طريقته الصوفية خلال القرن العاشر الهجري[٢٩]، وهي مدينة تقع على ساحل البحر، وتأتي بعد مركز الولاية في العمران والرواج التجاري وكثرة النفوس، وكانت تمرّ بها البواخر مرتين في الأسبوع آنذاك، ولها مبانٍ أخرى لطيفة معروفة منذ القدم[٣٠].

قام الشيخ محمد المدني ببناء مسجد يقع في الضاحية الغربية لمدينة مصراتة، كما أسس بجانبه زاوية للذكر والانخراط في سلك التصوف، ومنها انطلق لنشر دعوته الصوفية وطريقته، التي تعتمد أساساً على الطريقة الشاذليّة، وصار له أتباع ومريدون أخذوا طريقته، والتزموا بعهدها، وداوموا على أورادها، منهم من يقيم في الزاوية المذكورة، ومنهم من يتردد إليها، وأصبحت الزاوية من الرباطات التي نشأت للعبادة وذكر الله وإقامة الزهّاد المنقطعين عن مشاغل الدنيا ومكاسبها الفانية، وأضحت للشيخ مكانة مرموقة بين العلماء وأصحاب الطرق، وأصبح له تلاميذ يتحلّقون حوله، يأخذون عنه العلم ومبادئ التصوف، فلا غرو أن يحليه المؤرخ أحمد النائب: بالإمام الكبير، والأستاذ العلم الشهير، شيخ السالكين وإمام المحققين[٣١]، ولا يستغرب كذلك الصفات التي ذكرها القاضي في حجة الوقف، والذي أسبغ عليه منها الشيء الكثير، مما يدل على مكانته الصوفية والاجتماعية في تلك الآونة.

لم يكن للشيخ المدني نشاط سياسي على الرغم من التفاف الناس حوله وكثرة مريديه، كما أن نشاطه لم يقتصر على مدينتي طرابلس ومصراتة، بل امتد إلى الجبل الغربي، حيث أسس زاوية في غريان، تضم مجموعة من التلاميذ الذين يتلقون عنه العلم، كما يقوم بالاعتزال فيها والانقطاع لعبادة الله.

ويذكر المؤرخ أحمد النائب: أن يوسف باشا والي الولاية قد استقبل الشيخ المدني عند قدومه أول مرة، وقام بالترحيب به، وأجلّه إجلالا كبيرا، وقرّبه من نفسه، غير أن الوالي بعد مدة من الزمن لاحظ تزايد الناس حوله، وكثرة أتباعه، فخشي على منصبه، وأظهر الاعتراض للشيخ خوفًا من استغلال تلك المكانة في زعامة البلاد والاستيلاء على كرسي الحكم، غير أن الشيخ المدني لم يكن ميّالا إلى المناصب الحكومية، فهو رجل متصوف، يدعو إلى طريقته الصوفيّة، ولا يهدف إلى حب الرئاسة والجاه، كما لا يهفو إلى المنافع الدنيوية، بل يدعو إلى عبادة الله والتقرب منه بالزهد والبعد عن ملاذ الدنيا وشهواتها، فمبادئ التصوف الحقيقي تدعو إلى الابتعاد عن السلطان وحاشيته وكل من يلوذ به، والأحرى الزهد بكرسي الحكم.

يتضح من ذلك أن حياة الشيخ المدني ورسالته تدعو إلى التصوف ونشر الطريقة المدنية، والانخراط في طائفة الفقراء المريدين، إضافة إلى التفقه في الدين والعلوم التي تساعد عليه كاللغة العربية وآدابها، وذلك كان دور الزوايا الصوفية في ليبيا وغيرها، ويخيل إلي أن الشيخ المدني لو أراد أن يدخل المعترك السياسي آنذاك لأصبح ذا شأن كبير،

قد يصل به إلى تولّي زعامة البلاد لكثرة أتباعه ومريديه، وبخاصة في تلك المدة التي شهدت فيها البلاد العديد من القلاقل السياسية في أرجائها المختلفة، التي أدت إلى انهيار الأسرة القره مانلية[٣٢]، وعودة ليبيا أيالة تابعة مباشرة للدولة العثمانية سنة ١٢٥١ هـ =١٨٣٥م. واستمر حال الشيخ المدني مع الولاة على هذا المنوال؛ ففي سنة ١٢٥٢ هـ = ١٨٣٦م أرسلت الدولة العثمانية طاهر باشا، وهو من قباطنة البحر المشهورين، مع قوة كبيرة لتأديب الثوار في الدواخل، فكتب أوامر لسائر عمال الولاية، يأمر أركانها بالقدوم عليه، وتقديم واجب الطاعة إليه، وكان الشيخ المدني يقيم آنذاك في زاويته بغريان، فلما وصل إليه أمر الوالي، توجه في جماعة من تلاميذه إلى طرابلس، وما إن وصلها حتى تجمع حوله جمهور غفير من سكانها مع أعيان البلاد وعلمائها وأفاضلها، فلما رأى الوالي هذا التجمع حول الشيخ عامله بغلظة، وعدّه من غير سكان البلاد، حيث قدم من المدينة المنورة، واستنكر وجود هذا الجم الغفير معه، واتهمه صراحة بالتطلع لرئاسة البلاد، غير أن موقف السكان والمريدين الذين التفوا حوله ومناصرتهم له، وتقدم مجموعة من علماء البلاد وأعيانها بكفالته، منع الوالي من القيام بأيّ إجراء ضد الشيخ، وانتهى ذلك الموقف بمشهد صوفي مهيب، تفاعل فيه الحضور بذكر الله، وتجاذب الجميع مع الشيخ، فما كان من الوالي إلا الاعتذار وطلب الصفح منه[٣٣]. وتدلّ المصادر التاريخية على دور الشيخ المدني في نشر العلم إلى جانب التصوف، فقد ذكر الأستاذ حسن الفقيه حسن أحد معاصريه: أن الشيخ المدني تولى مشيخة مدرسة مصطفى الكاتب بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥/١٠/٩م بتكليف من الوالي يوسف باشا على أن يساعده في إدارة المدرسة أولاد الشيخ النائب، وكان ذلك بعد عزل شيخها السابق ابن موسى حجر[٣٤]، وأبناء تلك الأسرة التي كانت تعين الشيخ يُعرفون ببني العسوسي، ثم عرفوا بآل النائب، لتسلسلهم خلفًا عن سلف في منصب القضاء، والقاضي حسين بن محمد العسوسي الذي كتب حجة الوقف من بينهم، ومعظم أفراد هذه الأسرة العلميّة من معتنقي طريقة الشيخ الصوفيّة[٣٥].

وقام بإنشاء هذه المدرسة أحد علماء البلاد، هو الشيخ الأستاذ مصطفى بن قاسم المصري، الذي ولد في طرابلس، وتفقّه على علمائها، ونال شهرة كبيرة وحظوة عند واليها آنذاك علي باشا القره مانللي: إذ عينه كاتبا عنده، وقد ألحقها بمسجده الذي أسس سنة ١١٨٣هـ = ١٧٧٠م، وألحق به أيضا كتابا لتعليم القرآن الكريم، ووقف على المدرسة بعض الأموال، مع مجموعة من الكتب العلميّة، وقد توفي مصطفى الكاتب سنة ١٢١٣هـ = ١٧٩٨م[٣٦]، وساهمت مدرسته دون شك في نشر العلم وتكوين الشيوخ داخل مدينة طرابلس.

ولم تذكر المصادر مدة تولي الشيخ المدني مشيخة مدرسة الكاتب، ويفهم من رواية المؤرخ أحمد النائب أن الشيخ كان مقيماً في هذه المدرسة أيام ولاية طاهر باشا سنة ١٢٥٢هـ = ١٨٣٦م؛ أي بعد انهيار الأسرة القره مانلية[٣٧]، مما يدل على أنه استمر يمارس دوره العلمي فيها حتى تلك السنة، وبذلك يتضح أن حياته لم تقتصر على إنشاء الزوايا ونشر الطريقة الصوفية فحسب، بل ساهم في الحركة العلمية بتوليه إدارة تلك المدرسة مدة تزيد عن عشر سنوات وفقاً للمعلومات المُتاحة، وأنه لم يكن صوفيًّا فحسب، بل جمع بين العلم والتصوف؛ أي بين الشريعة والطريقة.

بلغت شهرة الشيخ المدني الآفاق، وانتشرت طريقته الصوفية في عدة أماكن من شمال أفريقيَّة ووسطها، وأصبح ملاذا لطلاب العلم وقبلة للمريدين الراغبين في مجال التصوف، وأصبح الشيخ مقصداً لأهل العلم وأنصار التصوف، فلا عجب أن نجد الشيخ عبد القادر القرقري، إمام جامعة مدينة برنو،

يمدح الشيخ المدني بقصيدة يقول في مطلعها:

بلّغ تحيةَ عاشقٍ مشتـــــاق

وسلامَ ذي كلفٍ إلى السبـــاق

شمس الهُدى بدرِ الدّجى مُروي الصدى

بحر الندى المدني الإمام الراقي[٣٧]

كما نجد الشيخ محمد بن عبدالقادر الشنقيطي، الذي زار طرابلس في حياة الشيخ المدني، ويمدحه بقصيدة يقول في مطلعها:

بِحُبِّ ذي الشيخ ربُّ العرشِ أيّدني

محمد ذي المقامِ الكاملِ المدني

فاضَت عليه فيوضُ الفتحِ مانشرت

بين الأنامِ فأمسى سيد المدن[٣٨]

وتشاء الأقدار أن يكون من الذين تتلمذوا على الشيخ المدني في مجال التصوف رجل من مصر يدعى الشيخ درويش، وهو قريب الإمام محمد عبده، الذي كان سبباً في هدايته إلى دراسة علوم الدين الإسلامي؛ إذ كان الشيخ محمد عبده في بداية حياته منصرفاً إلى اللهو واللعب عندما كان في ريعان الشباب، فحضر ذات يوم إليه، وهو أحد أخوال والده في ريف مصر، فأعطاه كتاباً فيه رسائل الشيخ محمد المدني إلى مريديه، وطلب منه أن يقرأه، فأبى في المرة الأولى، وكرر إليه الطلب، فأخذ الشيخ محمد عبده في قراءة بعض الأسطر، وبدأ الشيخ درويش يفسر له المعاني الصوفية الواردة في الكتاب، حتى تعلقت نفس الشيخ محمد عبده بما جاء فيه، فأخذ في مطالعته، وإذا مرت به عبارة لا يفهم معناها، وضع عليها علامة، ثم يسأل عنها قريبه، فيرشده إلى معناها.

وكانت تلك الرسائل تحتوي على شيء من معارف الصوفية، وكثير من كلامهم في آداب النفس وترويضها على مكارم الأخلاق، وتطهيرها من دنس الرذائل، وتزهدها في الباطل من مظاهر هذه الدنيا[٣٩].

يقول الإمام محمد عبده في نهاية القصة: "لم يأت علي اليوم الخامس إلا وقد صار أبغض شيء إليّ ما كنت أحبه من لعب ولهو، وفخفخة وزهو، وعاد أحب شيء إليّ ما كنت أبغضه من مطالعة وفهم، فلم تمض عليَّ بضعة أيام إلا وقد رأيتني أطير في عالم آخر، ولم أجد إماماً يرشدني إلى ما وجهت إليه نفسي إلا ذلك الشيخ، ا ي أخرجني في بضعة أيام من سجن الجهل إلى فضاء المعرفة، ومن قيود التقليد إلى إطلاق التوحيد"[٤٠]. وكان قريبه هذا؛ أي الشيخ درويش قد سبقت له أسفار إلى صحراء ليبيا، ووصل إلى طرابلس الغرب، والتقى الشيخ محمد المدني، وأخذ عنه شيئاً من العلم، وتلقّى على يديه الطريقة الشاذليّة. ويكفي من سرد هذه الحكاية أنها كانت سبباً بتوفيق من الله تعالى في ظهور أحد علماء الدين وزعماء حركة الإصلاح في عصر النهضة العربية مع بداية القرن العاشر.

ذلكم هو الشيخ محمد المدني، مؤسس الطريقة المدنية الصوفية، الذي جاء من المدينة المنورة إلى شمال أفريقيّة، واستقر به المقام في طرابلس الغرب؛ ليؤدي رسالته الإصلاحية، ويساهم في الحركة العلميّة ونشر مبادئه الصوفيّة، وهو الواقف في حجة الوقف التي قدمتها، وقد تعرضت إلى ترجمته باختصار، وإلا فحياته ودوره الإصلاحي الديني والعلمي والصوفي يحتاج إلى مزيد من الدراسات، وشخص كهذا لا يستغرب منه أن يقوم بتحبيس كل ما لديه من أموال عقارية ومنقولة على زاويته التي أسسها لنشر العلم والتصوف والفضيلة، ويكون ذلك الوقف خير ما يختم به حياته التي بدأت بالإصلاح، حيث انتقل إلى رحمة الله تعالى سنة ١٢٦٣هـ = ١٨٤٦م؛ أي في السنة التالية لقيامه

بالوقف، وتمّ دفنه في زاويته بمدينة مصراتة، ومكانه معروف يزار حتى الوقت الحاضر[٤١]، رحمه الله رحمة واسعة، وغفر له، وأسكنه فسيح جناته.

ثالثا : دراسة حجج الوقف

١٢٤٤ هـ = ١٨٢٩م

١٣٢١هـ = ١٩٠٣م

لكي تكتمل الشخصية الاعتبارية للوقف وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية يحتاج الأمر إلى تعيين من يتولى إدارته، وتسيير شؤونه، وتنفيذ شروط الواقف، والحفاظ على أموال الوقف والدفاع عنها، وهو ناظر الوقف، وبذا يكون لكل وقف في الإسلام شخصيّة مستقلة عن الواقف، وعن غيره من المستحقين للوقف، وله ذمّة ماليّة مستقلة أيضاً، ونائب قانوني يمثله أمام الغير، وهنا لابد من أن نشير إلى أن الفقه الإسلامي ساهم باجتهاده في وجود الشخصية الاعتبارية للوقف قبل صدور التشريعات الحديثة، التي أخذت بهذا التكييف القانوني لمجموعات الأموال، ومنحتها الشخصية الاعتبارية[٤٢].

ونظرا لطبيعة هذا الوقف الذي يتعلق بإحدى الزوايا الصوفية كان الواقف، عندما قام بتحبيس أمواله عليها، يهدف إلى دورها التعليمي والصوفي، لذلك اختار أحد أبنائه، ممن توسم فيه القدرة والعلم وسلوك الطريقة، وهو ابنه الأكبر أبو عبد الله محمد ابن محمد بن حسن بن ظافر المدني، الذي ولد في مصراتة سنة ١٢٤٤ هـ = ١٨٢٩م، وأخذ العلم عن والده، كما أخذ عليه الطريقة الصوفية، وكان وريث سرّه والخليفة بعده على الطريقة، ويستدل من مؤلفاته أنه تلقّى العلم على عدد من العلماء داخل ليبيا وخارجها، حيث تجوّل في أفريقيّة، ودخل صفاقس وسوسة والمنستير، ونشر طريقة والده، وعنه أخذ العديد من التلاميذ[٤٣].

ويبدو أنه سار على نهج والده في الابتعاد عن المعارك السياسيّة، وعدم الخوض في غمارها. والمعروف عن هذه الطريقة وأتباعها ارتباطهم بسياسة الدولة العثمانية وعدم مناوئتها، فكانوا مصدر خوف الولاة الأتراك في طرابلس، ولذلك حظي هذا الناظر، بوصفه ابن مؤسس الطريقة المدنيّة، والقائم بها بعد والده، بمكانة مرموقة لدى السلطات العثمانية في اسطنبول، ودعاه السلطان عبد الحميد إلى بلاطه أسوة بالكثيرين من العلماء في العالم الإسلامي، فاستقر به المقام هناك، وقام بدوره العلمي والصوفي في عاصمة الخلافة، ونظم بعض القصائد الصوفيّة، وألف كتابه (النور الساطع)، الذي شرح فيه أصول الطريقة، وكتب عن الفكرة الإسلامية التي تبنّاها السلطان نفسه[٤٤].

ولمكانته الصوفية أسندت إليه مشيخة الزاوية الشاذليّة في الأستانة[٤٥]، وقد يكون لهذه الشخصية أدوار أخرى لم تظهرها الدراسات الدالة عليها، أو الوثائق المتعلقة بها .

لم تسعفنا المصادر في معرفة من تولى مشيخة الزاوية المدنية أو رعاية الطريقة الصوفيّة الخاصة بها، وكذلك من تولى نظارة وقف تلك الزاوية، وطبقاً للنظام الذي وضعه الشيخ المؤسس الواقف، تكون نظارة الوقف لابنه الأكبر محمد، ثم لمن هو أهل لذلك من ذريته، والأصلح منهم، وكذلك من بني بنيه لآخر العقب. ومقتضى هذا القول على ما جرى به تفسير العلماء أن (ثم) تقتضي الترتيب؛ أي يتولى نظارة الوقف الابن الأكبر، ويجوز له أن يكلّف وكيلا عنه في أثناء غيابه، وإذا لم يقم بذلك يجوز للقاضي أن يكلف شخصاً بنظارة الوقف لحين حضوره، ويفضل أن يكون من أسرة الواقف. فإذا مات الناظر تؤول النظارة لمن هو أهل لذلك من ذريته، والذرية هنا تشمل الذكر والأنثى من الصلب على الرأي الراجح في الفقه، ولا يدخل فيها ولد البنت. وتقييد الواقف بتوافر الصلاحية فيمن يتولى النظارة لا تقتضي

ترتيب الأولاد في توليها؛ أي الأكبر فالأكبر، بل من يكون صالحاً منهم لتولي النظارة دون النظر إلى ترتيبه في السن، فإذا وقع الاتفاق مع توافر الشرط عمل باتفاقهم، وإذا وقع الخلاف تولى القاضي، بما له من ولاية عامة، تعيين من يتولى نظارة الوقف. والضمير في كلمة ذريته يعود لأقرب مذكور، وهو الابن الأكبر محمد، ومن ثم تنحصر النظارة في أولاده، فإذا انقرضوا، أو لم يكن من بينهم من يصلح لنظارة الوقف، يؤول أمرها إلى بني بنيه، وهذا اللفظ ينطبق على الأبناء الذكور دون الإناث، وليس ذلك بالترتيب، بل الأصلح فالأصلح منهم[٤٦].

وإذا كان الشيخ محمد المدني، وابنه الشيخ محمد ابن محمد المدني، لم يدخلا معترك السياسة فيما يبدو، بل اقتصرت رسالتهما على نشر العلم وتدريسه، وإنشاء الزوايا لنشر الطريقة الصوفية، فإن أحد أبناء الشيخ محمد المدني الكبير، وهو الشيخ حمزة بن محمد بن حسن بن ظافر المدني، لم يكن كذلك، حيث تشير المصادر إلى قيامه بخدمة الدولة العثمانية، التي قامت بتكليفه عدة وظائف، وتم إرساله في مهمات دبلوماسية إلى أواسط أفريقيّة[٤٧]، وربما كان ذلك لمكانة والده الذي اشتهر في تلك المناطق، ورغبة الدولة العثمانية الاستفادة منها في تهدئة الأجواء المضطربة، أو الحصول على تأييد البلدان الإسلامية في أفريقيّة. ومن المهام التي كلف بها زيارته إلى طرابلس الغرب سنة ١٢٩٧هـ = ١٨٧٩م، ففي هذه السنة تم عزل الوالي أحمد عزت باشا وتعيين محمد نظيف باشا والياً عليها، ووصف المؤرخ أحمد النائب تلك المهمة بمأمورية فوق العادة، فكان له من حسن السيرة ما القلوب تحفظه والألسن تشكره[٤٨]، دون أن يذكر تفصيل تلك المهمة التي كلف بها، مما جعل الباحثين يختلفون حيالها، فهناك من يرى أن الشيخ حمزة المدني جاء موفدا من اسطنبول رقيباً على الوالي في طرابلس؛ لوجود حركة في البلد ونوع من النشاط الثقافي قام به أحد دعاة الإصلاح، وهو الأستاذ إبراهيم سراج الدين، الذي قدم من الحجاز، واتخذ داراً أو منتدى لإلقاء محاضراته ودروسه في الرياضيات والاجتماع والأدب[٤٩]. وهناك من يقول إن الشيخ حمزة المدني كان من المؤيدين لسراج الدين وحركته، والمحرضين على المطالبة بإصلاح البلاد، ونهضة الشعب بالعلم والحركة الفكرية، وكانت له نشاطات سريّة ضمن الحركة المذكورة، الأمر الذي أدى إلى اعتقال إبراهيم سراج الدين والحكم عليه بالسجن، ونفي الشيخ حمزة المدني مع آخرين إلى اسطنبول.

وكان ما أكدته الدراسات التاريخية اشتراك الشيخ حمزة المدني مع إبراهيم سراج الدين، وكان معهما المؤرخ الأستاذ أحمد النائب، وكان يعمل آنذاك عميداً للبلدية، بتأسيس جمعيّة سريّة سنة ١٨٨٣م، هدفها الدفاع عن ليبيا من الخطر الاستعماري المحدق بها، ونشر الوعي السياسي والثقافي في البلاد، وجمع العناصر اللازمة لذلك، بعد أن شعروا بضعف الدولة العثمانية وسقوط بعض البلدان العربية في يد الاستعمار، لذلك تم إلقاء القبض على هؤلاء المؤسسين للحركة، وطبقت عليهم عقوبة النفي والسجن[٥٠].

ومهما يكن من أمر، فقد يكون للشيخ محمد المدني (ناظر الوقف) تأثير في تحركات أخيه الشيخ حمزة، أو الدفع به للقيام بأدوار - إن صحت - تعود بالإصلاح والفائدة على بلدتهما التي ولدا وتربيا فيها، ولكن الظروف شاءت أن يبتعدا عنها للإقامة في تركيا.

نشير في ختام هذه الفقرة التي خصصناها لناظر الوقف، الشيخ محمد بن محمد بن حسن بن حمزة بن ظافر المدني، إلى أنه كان من خيرة العلماء العاملين، والأمين بعد والده في إدارة الزاوية المدنية، ونشر الطريقة الصوفية في أرجاء المعمورة، شملت شمال أفريقيّة ووسطها، ولا نستبعد قيامه بهذا الدور في

تركيا عندما أسندت إليه مشيخة الزاوية الشاذلية في اسطنبول، وتعزيزا لدوره العلمي قام بتأليف مجموعة من الكتب، ذكرت المصادر منها:

١ - أقرب الوسائل في شرح منتخبات الرسائل للدرقاوي.

٢ - الأنوار القدسية في شرح طرق القوم العلميّة، في التصوف.

٣ - الرحلة الظافرية.

٤ - النور الساطع والبرهان القاطع في الطريقة الشاذليّة[٥١].

وهكذا كانت حياة هذا المصلح الكبير، التي قضاها في نشر العلم والتصوف، وجاب خلالها البلدان من أجل ذلك. وإنما تعرضت لبعض ملامحها بصفته الناظر الذي ورد ذكره في وثيقة الوقف، التي نقلنا نصها في بداية البحث ، وقد استقر به المقام في تركيا حيث انتقل إلى رحمة الله تعالى في حدود سنة ١٣٢١ هـ = ١٩٠٣م[٥٢]. وننتقل الآن إلى القاضي الذي قام بكتابة الوقف المذكور.

القاضي الذي كتب وثيقة الوقف

الشيخ حسين بن محمد النائب العسوسي الأنصاري

(١٢٢٣ هـ - ١٢٩٨هـ = ١٨٠٨م - ١٨٨١م)

يعدّ الوقف من التبرعات؛ أي التصرفات التي تتم بدون عوض؛ لأن المقصود بها التقرب إلى الله سبحانه وتعالى، والرغبة في الأجر والثواب، وتتطلب الأهلية الكاملة للواقف، لذلك وضع الفقهاء الشروط اللازمة لإنشاء الوقف، ومنها ضرورة الإشهاد به أمام القاضي المختص، فيما عدا دور العبادة، فيكفي إنشاؤها وتركها للمصلين. وقد ورد في وثيقة الوقف ما يشير إلى ذلك. وقد جرت العادة أن يقوم القاضي بكتابة حجج الوقف بنفسه مع الإشهاد عليها، أو عن طريق كتاب العدل تحت إشرافه، نظراً لخطورة التصرف وأهميته؛ إذ بموجبه يقوم الواقف بإخراج مال من ذمته ليجعله في ذمة أخرى: أي الشخصية الاعتبارية التي تنشأ في حال قيام الوقف الصحيح[٥٣]، وعلى القاضي أن يراعي الأحكام الشرعية في إنشاء الوقف، وشروطه، ومصارفه وكل ما يتعلق به من أمور.

قام بكتابة الوثيقة السابقة أحد قضاة مدينة طرابلس الغرب، وهو العالم الجليل الأستاذ حسين بن محمد بن عبد الكريم النائب العسوسي الأنصاري، ينتمي إلى أسرة أندلسية، هاجرت إلى طرابلس بعد غروب شمس الإسلام عن الأندلس، واشتهرت بلقب النائب؛ لتوليها النيابة الشرعية في قطر طرابلس من الأجداد إلى الأحفاد، وجاءت تسمية القاضي بالنائب الشرعي في العهد العثماني؛ لأن قاضي الولاية أو القطر يجب أن يكون حنفي المذهب، وهو مذهب الدولة العثمانية، على أن يكون له نواب قضاة عادة ما يكونون على مذهب الإمام مالك، ويطلق عليه النائب الشرعي في المدينة التي يتولى ولاية القضاة بها[٥٤].

ولد القاضي المذكور في طرابلس الغرب بتاريخ ١٣ شوال سنة ١٢٢٣هـ = ٣ من كانون الأول سنة ١٨٠٨م، وكان والده قاضياً وكذلك جده، وهو من أسرة علمية كبيرة، اشتهرت بالعلم.. وتولى وظائف القضاء، فكانت نشأته منذ البداية على الصلاح وطلب العلم، أخذ عن شيوخ طرابلس وعلمائها، وقرأ عليهم عدة علوم، ومنهم أبو الطاهر محمد المحجوب، ثم رحل إلى تونس، وأخذ عن شيوخها وعلمائها، ولقي الأستاذ إبراهيم الرياحي، ثم ارتحل إلى مصر وأخذ عن جماعة من العلماء بها، كما أخذ عن الأستاذ المرشد المربي الشيخ محمد حسن ظافر المدني، وهو الواقف في الوثيقة التي نقوم بدراستها، حيث تلقى عنه علوم التصوف[٥٥].

وتشير المصادر إلى تمكنه من فقه الإمام أبي حنيفة إضافة إلى فقه الإمام مالك، وكان من صدور الأفاضل وأعيان الأماثل، له تصرف في شتى الفنون، وتقدم في معرفة المفروض والمسنون، وبرع في علم الفلك والميقات، يزينه حسن الأخلاق ولين العريكة، والسيرة المرضية في القضاء(٥٦).

وهو والد المؤرخ أحمد بن حسين النائب الأنصاري (١٢٥٦هـ = ١٨٤٠م - ١٣٣٥هـ = ١٩١٤م) الذي حرص على ذكر ترجمة والده في مؤلفاته، كما نقل الإجازة التي تحصّل عليها من الشيخ الأستاذ عبد الجليل بن عمر، الجزائري المولد، الأندلسي المحتد، التطواني الدار، وهي طويلة جدًا، حيث ذكر فيها مروياته عن شيوخه، والكتب التي درسها عليهم، وإجازتهم له(٥٧).

وتقتضي الإشارة إلى وجود علاقة مصاهرة بين أسرة الشيخ المدني (الواقف) وأسرة النائب (القاضي)، ولم تحدد المصادر كيفيتها، ولكنها تربطها بأحمد النائب المؤرخ (ابن القاضي) مع حمزة المدني الابن الثاني للشيخ محمد المدني (الواقف)(٥٨)، الذي عمل مع الدولة العثمانية وكلفته بعدة مهام دبلوماسية، وقعت الإشارة إليها فيما سبق، في قصة إبراهيم سراج الدين، ونستدل من ذلك على وجود علاقة وطيدة بين الواقف وناظر الوقف مع القاضي الذي كتب الوثيقة، إضافة إلى العلاقة العلميّة التي تربطهما، وهي قيام بعض أفراد أسرة النائب مع الشيخ محمد المدني مؤسس الطريقة بإدارة مدرسة مصطفى الكاتب في طرابلس، إضافة إلى العلاقات الروحية وما يسود فيها من روابط التصوف وتعلق المريد بشيخ الطريقة.

وقد أدى ذلك إلى مناصرة أسرة النائب للشيخ محمد المدني و الدفاع عن طريقته الصوفية، والوقوف معه في مواجهة الصعاب التي قابلته، وبخاصة أمام الولاة الأتراك القادمين من اسطنبول لتولي حكم الأيالة أو الولاية، وما عرفوا به من قسوة وظلم في سبيل المحافظة على الحكم العثماني، ومصلحة الدولة و إحكام سيطرتها على مقدرات الشعوب، مع حرمانهم من الثقافة والعلم والتقدم والإصلاح، ومما يؤكد تلك العلاقة القوية الرواية التي ذكرت في ترجمة الشيخ محمد المدني الكبير مع طاهر باشا، وهو الذي حاول مناوءَة الشيخ، ووجه له تهمة تشكيل جمعية للاستيلاء على الحكم، اعتقادا من الوالي المذكور أن أتباع الطريقة المدنية ومريديها وتجمعهم حول الشيخ إنما يهدفون إلى ذلك، وقد وقف أعيان البلاد وعلماؤها مع الشيخ وكذلك سكان البلاد، فكان من الذين تقدموا لكفالة الشيخ لدى الوالي ثلاثة من أسرة النائب، هم: الشيخ عبد الكريم النائب العسوسي، وهو يومئذ القاضي المالكي في مدينة طرابلس الغرب، والشيخ محمد النائب العسوسي، و الشيخ حسين بن محمد النائب العسوسي، وهو القاضي الذي كتب وثيقة الوقف(٥٩).

وهكذا يتضح جليًا وجود علاقات قوية بين أسرة الشيخ المدني مع أسرة النائب العسوسي الأنصاري، ولهذه العلاقة المتينة عدة روابط أسرية وثقافية وروحية، نجدها ظاهرة في الأسلوب الذي عبر عنه القاضي في وثيقة الوقف، حيث وقعت الإشارة بالواقف، ونعته بالعديد من الصفات العلميّة والصوفيّة، وتحليته بالعبارات التي تجلي مقداره، وتعلي من شأنه، وكذلك نجدها في الوقائع التي نقلت بعضا منها، اعتمادا على المصادر التاريخية القديمة والدراسات الحديثة.

خلف القاضي حسين بن محمد النائب الأنصاري بعض المؤلفات التي تدل على مشاركته العلميّة، وهي في مجال التصوف و الحكمة و الفلك، على النحو التالي:

١ - إرشاد السالكين ونصرة الذاكرين، في التصوف.

٢ – إيضاح الأمر المبهم عن الفرق بين الخاصيّة والطلسم، في الحكمة.

٣ – زيج مختصر في علم الفلك.

وتشير المصادر إلى أنه كان يمتلك مكتبة وافرة من الكتب، ورثها عنه ابنه أحمد النائب المؤرخ، ومما تضمّه تلك المكتبة العديد من كتب التصوف وترجمة رجاله(٦٠)، غير أن ذلك لا ينفي وجود كتب علميّة أخرى ، ففي مكتبة الأوقاف بطرابلس الغرب نسخة (مخطوطة) من كتاب شرح ألفاظ الواقفين والقسمة على المستحقين، من تأليف الإمام يحيى بن محمد الحطاب الرعيني الطرابلسي المالكي (ت٩٩٥هـ)، نسخت بتاريخ شهر ربيع الثاني سنة ١٢٦٠هـ = ١٨٤٤م، لقاضي طرابلس سيدي الحاج حسين العسوسي(٦١)، مما يدل على اهتمامه بالعلوم السائدة كافة في عصره، وبخاصة المتعلقة بالأحكام الشرعية التي تعينه على وظيفة القضاء، وبعد هذه الحياة الحافلة بالعطاء العلمي، والمشاركة في التدريس، وتولي وظيفة القضاء مدة طويلة، كان فيها محمود السيرة، انتقل الشيخ حسين بن محمد بن عبدالكريم النائب العسوسي الأنصاري إلى رحمة الله تعالى، ودفن في مدينة طرابلس الغرب، وذلك بتاريخ ٢ شوال ١٢٩٨هـ = ٢٧ من آب سنة ١٨٨١م(٦٢)، رحمه الله رحمة واسعة.

النتائج:

بعد نهاية هذه الدراسة المخصصة لاستعراض حجة وقف الزاوية المدنية في مدينة مصراتة، التي تم توثيقها سنة ١٢٦٢ هـ = ١٨٤٦م. وما يمكن أن تضيفه من معلومات تاريخيّة، ومن خلال ترجمة بعض الإعلام المذكورين فيها، يمكننا أن نذكر النتائج والملاحظات الآتية:

أ – يتضح أن الواقف الشيخ محمد حسن المدني شخصيّة غير عاديّة، فهو رجل عالم جليل، وصاحب طريقة صوفيّة، دعاه البحث عن الحقيقة إلى السياحة في الأرض، حيث انتقل من المدينة المنورة، مثوى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فولّى وجهه إلى المغرب العربي، وساح في ربوعه يبحث عن طريق يسلكه، وشيخ يأخذ بيده، فعثر على ضالته في شخص الشيخ العربي الدرقاوي. فلبث في خدمته سنين عديدة، وتلقى عنه الطريقة الشاذلية. بعد ذلك استقر به المقام في ولاية طرابلس الغرب، وانطلق في تأسيس طريقته الصوفية، التي عرفت فيما بعد بالطريقة المدنية، واختار مدينة مصراتة حيث أسس مسجداً للعبادة، وبنى بجانبه زاوية لنشر الطريقة الصوفية وأداء وظائفها، ولتكون منارة علمية لتدريس علوم الدين، واللغة العربية، ومبادئ التصوف، فالتفّ حوله الكثير من التلاميذ والطلبة، كما تحلق حوله الكثير من الناس، ممن اعتنقوا طريقته، وأصبحوا من مريديها، وكثر أتباعه، وانتشرت طريقته في طرابلس وغيرها من الأقاليم الأفريقيّة، ووصل إشعاعها إلى أماكن عديدة، وقام بنشاط ثقافي وإصلاحي كبير، وعندما أحس بدنو الأجل قام بوقف الأموال الكثيرة على الزاوية، بما في ذلك الأشياء المعدة لاستعماله الشخصي، من أجل استمرار دورها في التعليم والتربية الروحية، ثم انتقل إلى رحمة الله تعالى في السنة التالية.

ب – يلاحظ أن مؤسس الطريقة الصوفيّة المدنية رجل له ثروة لا بأس بها في ذلك الوقت، فهو لم يكن من الفقراء المعدمين، ولا من المساكين الذين لا يملكون قوت يومهم، بل يتمتع بالملاءة التي تسود كبار القوم آنذاك، فالأموال العقارية والمنقولة التي قام بوقفها على زاويته ليست بالقليلة، حيث ضمت عقارات شاسعة، من أراض زراعية، وبساتين، وأنعام مختلفة الأنواع، كل ذلك قام بوقفة لحساب الزاوية والمسجد المذكورين.

ويتضح من ذلك أن التصوف لا يتعارض مع الغنى؛ أي لا يشترط فيه الفقر، أو التجرد من نعيم الدنيا، ونبذ خيراتها، فالتصوف طريق التقرب إلى الله سبحانه وتعالى ويسلكها الفقير والغني على حد سواء.

ج – يتضح من ترجمة بعض الأعلام الذين ورد ذكرهم في وثيقة الوقف، وهم الواقف، وناظر الوقف، والقاضي الذي كتبها، أنهم من أعلام ليبيا الكبار، ممن ساهموا في صنع الكثير من الأحداث التاريخيّة التي مرت بها البلاد، ووصل تأثير نشاطهم إلى مناطق عديدة، امتد أحياناً إلى اسطنبول عاصمة الخلافة آنذاك، ومع ذلك لم يحظوا بدراسات متخصصة لحياتهم ودورهم الإصلاحي، ومدى تأثيرهم الإيجابي أو السلبي في المجتمع الذي عاشوا فيه، مما يضفي على سيرتهم مزيدا من البيان والتوضيح، ويساهم في كتابة التاريخ، وإظهار الصورة الحقيقية للحركة الثقافية في ليبيا، ولاشك أنهم كانوا نتاج عصرهم والظروف المحيطة بهم، وأن الثقافة الصوفية هي السمة الغالبة على سكان البلاد في تلك الحقبة، كما أن الحياة كانت آنذاك تتسم بالبساطة وقلة التعليم، والتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية، على الرغم من ممارسة الظلم والقهر عليهم من قبل الحكام، فاستكانوا لحياة التصوف للهروب من المساوئ التي يعيشونها، وذلك الذي شجع أرباب التصوف حيث وجدوا فيها مرتعا خصباً لنشر طرقهم الصوفية المعروفة، أو إنشاء طرق جديدة. غير أن ذلك لا ينفي وجود مصلحين حاولوا تجديد الحياة الفكرية، ونشر مبادئ النهضة الحديثة، والمناداة بالحرية والتقدم العلمي، والمشاركة في الحياة السياسية، والقضاء على الظلم والاستبداد، والاستيلاء على أموال البلاد وخيراتها. وكل هذه الجوانب تحتاج إلى دراسات مستفيضة؛ لتقييم دور هؤلاء الأعلام،، فما ظهر من هذه الدراسات لا يغطيهم جميعم، وبخاصة من ترجمت لهم في هذه العجالة.

د – تمثل دراسة الوثائق القديمة، وبخاصة سجلات المحاكم وحجج الأوقاف، مصدر معلومات كثيرة، يمكنها أن تغطي النقص في المصادر التاريخية، كما تضيف معطيات مفيدة في ذكر بعض الوقائع التي لا توجد فيها، ويمكن عدّها مصدرا مهمًا للدراسات التاريخية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، من حيث تطور العمران والحركة التجارية والزراعة والصناعة، وتنقل السكان والعادات والتقاليد وغيرها من المظاهر الاجتماعية. كما يمكن عدّها أيضاً مصدراً مفيداً لدراسة التطبيقات العمليّة للأحكام الشرعية والآراء الفقهية، في مجال المعاملات والأحوال الشخصية، ولهذا يجب الاهتمام بهذه الوثائق وحمايتها من التلف، وعدّها من المؤلفات المخطوطة، التي يمكن تحقيقها ونشرها والاستفادة من المعلومات الواردة فيها؛ فعندما استعرضنا وثيقة الوقف المذكورة عرفنا منها أشياء مهمة، منها اسم الواقف كاملا، واسم ناظر الوقف، والأوصاف التي تدل على مكانتهما العلمية والدينيّة، ومن يتولى نظارة الوقف فيما بعد، وشروط الواقف، والغرض الخيري من الوقف، ومصارفه، وموقع الزاوية المحبس عليها، وغير ذلك من العقارات الموقوفة وحدودها ومعالمها، واسم القاضي الذي تولى كتابتها، ومعرفة أن الواقف قام ببناء المسجد والزاوية قبل الوقف عليهما، إلى غير ذلك من المعلومات التي تستفاد منها.

ملاحظات على وثيقة الوقف:

أ – درج فقهاء التوثيق على تقديم وثيقة الوقف بخطبة وعظيّة، تشير إلى أهمية الوقف، وأنه قربة إلى الله

تعالى، والحث عليه، والترغيب فيه، على أن تشتمل على النصوص الدالة على أحكام الوقف من القرآن الكريم والسنّة النبوية الشريفة، مع ما درج عليه السلف الصالح من القيام بعدة وقفيات لصالح المسلمين في كل مكان.

ونلاحظ على مقدمة الوثيقة أو خطبتها أنها كانت طويلة، حيث تضمنت شيئاً من ذلك، وأغلبها كان وصفاً للواقف وشخصيته الصوفية والطريقة التي سار عليها، فقد حرص القاضي على تحلية الواقف بعدة نعوت، حيث وصفه بأنه مربي السالكين، سراج المسترشدين، قطب العارفين، معدن الأسرار الربانيّة والمعارف الصمدانيّة، إلى غير ذلك من الألفاظ التي يبدو منها تأثر القاضي بشخصية الواقف ومكانته الصوفية والاجتماعية، ولا يستغرب منه ذلك، فهو قد تلقى علم التصوف عن الواقف كما جاء في سيرته، وقد جرت عادة المريدين من المتصوفة تعظيم أشياخهم.

ب – يلاحظ أن العقارين الموقوفين في البند ٢،١، قد تم ذكر حدودهما واسمهما،أما بقية العقارات المشار إليها في البنود ٣،٤، ٥، ٦، فلم يقع تحديدها، وذلك مخالف لعلم التوثيق، فكان من الواجب تحديد هذه العقارات، وذكر معالمها، حتى تكون معروفة بصورة واضحة، وكاتب الوثيقة ذكر في البند ٣ مع أرض معدة للحراثة دون بيان الحدود، أو شهرة العقار. أما البند ٤ فذكر اسمه وموقعه دون بيان الحدود، وكذلك البند ٦ حيث ذكر عدد النخيل دون تحديد الأرض، وهذا كله نقص في وثيقة الحبس، وقد عوض عنه الكاتب بجملة جاء فيها (ومعرفة ما ذكر بالأستاذ المذكور معرفة كافية عن مزيد البيان والتحديد). ويبدو أن المجاملة كان لها دورها في السكوت عن تحديد بعض العقارات.

ج – يشترط لصحة الوقف حيازة الشيء الموقوف من قبل الموقوف عليه أو وليه، كما يشترط القبول إذا كان الوقف على معين، ويكون أهلا للقبول والرد، والموقوف عليه هنا غير معين، فلا يجب القبول إذًا، أما الحيازة فيتولاها ناظر الوقف المكلف بتنفيذ شروطه والمحافظة عليه، وتجب الإشارة في حجة الوقف إلى ذلك. وفي هذه الوثيقة اكتفي القاضي بقول الواقف: «إنه أذن سيدي محمد الناظر المذكور في قبول ذلك للزاوية المذكورة وحوزه لها. فقبل ذلك قبولا تامًّا، وحاز عنه لها جميع ذلك، عدا نخيل تاورغا تهيأ لحوزه متى أمكنه». وهنا تم الإشهاد على الوقف بإقرار الواقف بالحوز، وذلك لا يجوز عند علماء التوثيق، فلا بد من الإشهاد بمعاينة الحوز، ولا يجزي فيه الإقرار(٦٢)، وقد تم الإشهاد على هذا بقول القاضي في آخر الوثيقة: «صحيح ممن شهد بجميع ما ذكر عدا حوز وقبول الابن لغيبته»، غير أن هذا الخطأ الذي ورد في الوثيقة قد تم تداركه بشهادة الشهود المذيلة بآخرها، الذين شهدوا بصحة القبول والحوز ومعاينته، يضاف إلى ذلك شهادة الناظر نفسه في آخر الوثيقة، مما يدل على حوزه وقبوله للوقف.

د – تدل العبارات التي صيغت بها الوثيقة أن الأموال المحبسة إنما تمّ وقفها لصالح الزاوية المدنيّة، التي أسسها الواقف لنشر طريقته الصوفية، غير أنه في السطر ٣٢ وقع إقحام جملة «على الزاوية والجامع المذكور» بعد جملة: «حبس ووقف رغبة منه في ثواب الله تعالى»، وهذا الإقحام نبه عليه كاتب الوثيقة في آخرها قبل الإشهاد، مما يدل على صحته، وبذلك تكون غلة الأموال محبسة على المؤسستين: المسجد والزاوية، وتنصرف العبارات الدالة على الزاوية فقط لصالحهما معًا.

ومن هنا يلاحظ عدم الدقة في صياغة حجة الوقف، وربما كان ذلك نتيجة للتسرع. غير أن

ذلك لا يطعن في صحتها؛ إذ يجوز في علم التوثيق إقحام بعض العبارات التي تسقط سهوا، أو ذكرها في الهامش بشرط التنبيه عليها قبل الإشهاد(٦٤)، وفي هذه الوثيقة أيضاً ذكر تحبيس ثلاثة من العبيد في طرة الوثيقة بعد الإشهاد، فأعاد القاضي الإشهاد عليها بقوله: (صح من كاتبه حسين المذكور).

هـ - اشترك في الإشهاد على الوثيقة مع القاضي المذكور شخص آخر هو علي بن محمد بن محمد العسوسي، وهو ابن أخي القاضي، لم نعثر له على ترجمة، ولكنه من الأسرة نفسها، كان والده قاضياً في مدينة طرابلس، ومن الآخذين عن الشيخ محمد حسن ظافر المدني (الواقف)، وقد توفي الوالد المذكور سنة ١٢٥٨هـ = ١٨٤٢م، وتولى بعده القاضي الذي كتب الوثيقة(٦٥). وقد جرى العمل في أقطار المغرب العربي أن يتم كتابة الوثائق العدلية والإشهاد عليها عن طريق عدلين ينصبهما القاضي تحت إشرافه، وهو ما يعرف بخطة العدالة التي بدأ العمل بها في وقت مبكر. أما في صدر الدولة الإسلامية فقد كان القاضي يقوم بنفسه بالإشهاد والتوثيق مع الاستعانة بكاتب العدل، وفقاً لقوله تعالى: ﴿**وليكتبْ بَيْنكُمْ كَاتبٌ بِالعَدْلِ**﴾(٦٦)، ويتم الإشهاد على ذلك عن طريق عدلين، وقد تم استبدال ذلك بنظام العدول على الرغم من انتقاده من بعض العلماء.

وفي هذه الوثيقة نجد أن الإشهاد على الوقف وكتابته تم من القاضي وشخص آخر، مع وجود عدد من الشهود في نهاية الوثيقة تفيد شهادتهم المكتوبة بصحة الوقف والمعاينة والحوز و استيفائه للشروط المطلوبة، وهذا النمط من طرق التوثيق جرى به العمل في ليبيا خلال القرون المتأخرة، وهو يجمع بين إشراف القاضي على تحرير الوثائق وشهادة الشهود عليها(٦٧).

بذا نصل إلى ختام هذا البحث، الذي خصصناه لدراسة إحدى الوثائق، وهي حجة وقف الزاوية المدنية الكائنة في مدينة مصراتة بليبيا، نموذجا يمكن أن يحتذى في تحقيق الوثائق القديمة ودراستها، للحصول على بعض الفوائد العلميّة والحقائق التاريخية، أو ما يكمل السيرة الذاتيّة لأصحابها، فالوثائق تعدّ مصدرا مهمّا للكثير من المعلومات، والشواهد التي لا تتوافر أحياناً في المؤلفات المطبوعة والمخطوطة، وأنه بالإمكان القيام بالعديد من الدراسات والبحوث حول تلك الوثائق متمنياً من الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت في ذلك، والحمد لله رب العالمين. ●

●●●

الحواشي

١ - هي مدينة من مدن طرابلس المشهورة، وتقع شرقي طرابلس نحو ٢١٥ك م، وقد اشتهرت منذ القدم بالنشاط التجاري، ومنها يبدأ خليج سرت، ولها مرسى على البحر يطلق عليه (قصر حَمَد)، وهو كبير الآن يستقبل السفن التجارية، وبها نشاط اقتصادي وعمراني وثقافي، وبها عدة زوايا قديمة لتعليم القرآن الكريم والدروس الدينية، منها زاوية أحمد زروق، وزاوية المحجوب، وزاوية المدني، وزاوية ألبي وغيرها، والكثير من المعاهد والمدارس، واشتهرت بجهادها ضد الطليان. معجم البلدان الليبية: ٣١٦، وتاريخ طرابلس الغرب: ٩٨ .

٢ - اقتباس من قوله تعالى: ﴿**سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى**﴾ سورة الإسراء:١، ويلاحظ أن مقدمة الوثيقة فيها استعمال لألفاظ القرآن مما يرد بعد ذلك.

٣ - ثلاث كلمات غير مقروءة .

٤ - اقتباس من، قوله تعالى: ﴿**سيماهم في وجوههم من أثر السجود**﴾ سورة الفتح: ٢٩.

٥ - رواه الإمام مسلم في كتاب المساجد من صحيحه بروايتين، ٣٧٨/١، وفي كتاب الزهد والرقائق، باب فضل بناء المساجد، ٢٢٨٧، كما رواه الإمام البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد بن حنبل. انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٢٢١/١.

٦ - سورة التوبة: ١٨.

٧ – سورة النور: ٣٦.

٨ – رواه الإمام الدارمي بصيغة أخرى فيها تقديم العلم عن الصدقة في سننه:١٠١، حديث رقم ٥٦٢، ونقل ابن عبد البر عدة روايات لهذا الحديث في كتابه جامع بيان العلم وفضله: ٣٦.

٩ – كلمة غير مقروءة.

١٠ – وردت رواية قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحبيس حوائط، وكذلك صحابته رضوان الله عليهم في مصادر عدة منها: الإصابة في تمييز الصحابة: ٣٩٣/٣، والمقدمات والممهدات: ٤١٨/٢، وكفاية الطالب الرباني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني: ٢٤٢/٢ ،والقوانين الفقهية: ٢٧٢.

١١ – يكتب اسم المدينة على ثلاثة أشكال وردت في الكتب والوثائق القديمة وهي: مسراتة، ومصراطة، ومصراتة، والأخير هو المستعمل حاليًا، وهو الذي رجحه المرحوم الشيخ الطاهر الزاوي في كتابه معجم البلدان الليبية:٣١٨، وموقع الزاوية، كما ورد في حجة الوقف، في غرب مدينة مصراتة، أما الآن فتقع ضمن مخطط المدينة، التي ازدادت اتساعًا، وتقع بعد الجسر مباشرة، وهو مدخل المدينة من الغرب.

١٢ – قوله : قد صدر منه التحبيس لها بالقول وتخلى عنها لعبادة الله فيها بالفعل؛ لأن أماكن العبادة لا تحتاج إلى حوز أو قبول الموقوف عليه، فيكفي إنشاء مكان العبادة المشروعة، وتركه للناس، أما إذا كان الوقف على معين فيشترط القبول، وهو ركن، والحوز وهو شرط صحة، راجع المعيار الجديد: ٢٩٧/٨، وانظر أيضا مقدمة تحقيق كتاب شرح ألفاظ الواقفين و القسمة على المستحقين، تأليف أبي زكريا يحيى ابن محمد الحطاب، وهي لكاتب البحث، منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس ١٩٩٥ م، وسوف يشير القاضي في نهاية الوثيقة إلى قبول الناظر، وهو شرط للقيام بمهمة النظارة.

١٣ – هذه الجملة تم إقحامها فوق السطر ٣٢، وقد نبه عليها القاضي وعن إصلاح كلمة (رغبة) والضرب على كلمتين، ولكن التنبيه أو الاعتذار قد جاء بعد التاريخ، وذلك ما جرى به العمل في تونس وطرابلس، أما في عمل أهل فاس وتلمسان، فيجب أن يتم الاعتذار قبل تاريخ الوثيقة وبعد الأشهاد، وأشار القاضي إلى ما ورد بطرف الوثيقة حول وقف العبيد الثلاثة على خدمة الزاوية، ونبه عليها بقوله: صح من كتابة حسين المذكور، وكان الواجب أن يكون ذلك قبل الأشهاد، راجع كتاب مجموع الإفادة في علم الشهادة: ٥ وما بعدها، وانظر أيضا كتاب التوثيق العقاري في الشريعة الإسلامية: ١٢٦.

١٤ – في هذا العقار المحبس الذي يليه ذكر القاضي اسم العقار الذي اشتهر به، وحدوده كاملة، دون ذكر المساحة، لعدم استعمالها في السابق إلا في بعض الأحوال، وقد بدأ بالحد القبلي، وهو ما جرى به العمل تيمنًا بالقبلة بوصفها اتجاه المسلمين في صلاتهم، أما في بقية العقارات فلم يذكر الحدود، انظر التوثيق العقاري: ١٢٠.

١٥ – يقصد بالمقام الواحد أن البئر عليها دلو واحد فقط، حيث توجد آبار يمكن أن يستعمل عليها دلوان، وتسمى ذات المقامين.

١٦ – عدم ذكر حدود العقارات مخالف لعلم التوثيق، وسيتم توضيح ذلك في الملاحظات.

١٧ – تقع تاورغاء جنوب مصراتة بنحو ٤٠ك م، وبها عين ماء غزيرة النبع، وبها نخل كثير،و فيه أنواع كثيرة جيدة الثمر، وسكانها خليط من أصول عربية وبربرية، وهم سمر البشرة، ومشهورون بالشجاعة، معجم البلدان الليبية: ٧٩، وتاريخ طرابلس الغرب: ٩٨.

١٨ – الجملة التي حبس فيها العبيد الثلاثة وقعت كتابتها في الهامش، وقد نبه عليها القاضي في آخر الوثيقة.

١٩ – في الأصل ثلاثة جمال وثلاثة نياق، مع ثلاثة بقرات وثلاثة ثيران وهو خطأ في تمييز العدد، فتم التصحيح.

٢٠ – اختار الواقف أحد أبنائه لنظارة الوقف، وجعلها من بعده في ذريته،ثم بني بنيه، وسيتم شرح هذه الألفاظ وحكمها فيما بعد.

٢١ – سورة الشعراء: ٢٢٧.

٢٢ – قوله : "فارغاً من شوا غل المحبس و عقود الحرية"، يعني أن العقارات التي تم وقفها قد قام المحبس بإخلائها من شواغله، فإذا حبس الإنسان عقاراً وظل يشغله لمدة سنة بطل الحبس، لذلك لزمت الإشارة إلى أن العقارات خالية من الأشياء الخاصة بالمحبس، أما عقود الحرية فهي خاصة بالعبيد الذين تم تحبيسهم لصالح الزاوية و المسجد، فهم عبيد أقنان، ليس لهم عتق مبتل أو مؤجل، أو وصية بالعتق للكل أو البعض، أو كتابة أو تدبير، راجع القوانين الفقهية: ٢٧٧.

٢٣ – نبه القاضي على الاهتمام والضرب، أي الشطب على كلمتين، وكذلك الإصلاح على النحو السابق شرحه في الحاشية: ١٣.

٢٤ – نبه القاضي إلى أنه لم يشهد على الحوز و معاينته، و كذلك قبول ناظر الوقف لغيبته، وهذه من الأمور التي يجب معاينتها من قبل الشهود وكاتب العدل.

٢٥ – ما جاء في طرة الوثيقة تحبيس ثلاثة من العبيد، ومسألة وقف الرقيق موضع خلاف في المذهب، ومنشأ الخلاف وقف المنقول من سلاح وحيوان وغيره، فأجازه الشافعي وأحمد بن حنبل، ومنعه أبو حنيفة، أما الإمام مالك فقد استثقل حبس الحيوان، وكره وقف العبيد لما فيه من التضييق على العبد لما كان يرجى له من العتق، و الرأي

المشهور في المذهب الجواز: عقد الجواهر الثمينة: ٣/٣٢، والذخيرة للقرافي: ٦/٣١٣، وشرح التحفة للتسولي:٢/.٢٢٥

٢٦ – يلاحظ في نهاية الوثيقة وجود شهادات من أشخاص لم نعثر على ترجمتهم، وهذا ما جرى به العمل وبخاصة في حجج الوقف، فبعد إبرامها تعرض على العلماء و الفقهاء للاطلاع عليها والأشهاد بخط يدهم على صحتها ومطابقتها للشريعة الإسلامية، ومنهم من يختصر القول كما هي الحال هنا، ومنهم من ينقل بعض الأحكام الشرعية أو يستشهد بآيات القرآن والحديث، وهي ليست شرطاً في صحة الوثائق، وإنما قصد بها زيادة تأكيد أن ما قام به الواقف لا يخالف الشريعة، وأنه تم وفقاً لمقاصدها في فعل الخير والإحسان ونيل الثواب والغفران، راجع التوثيق العقاري: ١٣٩.

٢٧ – من ضمن الشهادات المدرجة في آخر الوثيقة، شهادة محمد ابن الشيخ المدني ظافر، وهو ابن الواقف والمكلف بناظر الوقف، وقد تحمل شهادته على قبوله بالنظارة؛ لأنه كان غائباً عند كتابة الوثيقة.

٢٨ – انظر ترجمته في أعلام ليبيا: ٣٣٩، والمنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب: ١/٣٥٣، وشجرة النور الزاكية: ١/٣٨٣ ترجمة رقم: ١٥٣٥.

٢٩ لمعرفة المزيد حول الشيخ أحمد زروق وطريقته الصوفية، يراجع كتاب أحمد زروق والزروقية دراسة حياة وفكر ومذهب وطريقة.

٣٠ – تاريخ طرابلس الغرب: ٩٨.

٣١ – المنهل العذب،: ٣٥٥.

٣٢ – المنهل العذب:٣٥٥، وتاريخ طرابلس الغرب:١٧٠.

٣٣ – المنهل العذب: ٣٥٧.

٣٤ – اليوميات الليبية:١/٣٢٩.

٣٥ – المنهل العذب:٢٥٦.

٣٦ – المنهل العذب:٣١٢.

٣٧ – المنهل العذب:٣٨٧.

٣٨ – المنهل العذب:٣٥٨.

٣٩ – مقال نشر في صحيفة الدعوة الإسلامية، العدد ٧٠٤، بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٨م.

٤٠ – الإمام محمد عبده: ٦ – ١١.

٤١ – دفن الشيخ محمد المدني، مؤسس الطريقة، في ضريح بقرب الزاوية التي أسسها، ولايزال قبره مزارا، وتم تجديد بناء المسجد مؤخراً، ويتم الآن بناء منارة علمية قربه، لتكون مؤسسة تعليمية للعلوم الدينية، في مدينة مصراتة.

٤٢ – يراجع كتابنا الطبيعة القانونية لشخصية الوقف المعنوية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانونية، تحت الطبع.

٤٣ – انظر ترجمتة في أعلام ليبيا: ٣٦٣، ودليل المؤلفين العرب الليبين: ٤١٥، والأعلام: ٧/٣٠، وهدية العارفين: ٢/٢٩٩، ومعجم المؤلفين:٩ /١٩٥، وشجرة النور الزكية: ١/٤١١ ترجمة رقم: ١٦٤٤.

٤٤ – تحديث المؤسسات التعليمية والقضائية والدينية في ولاية طرابلس الغرب، ١٩١١ – ١٩٣٥م.

٤٥ – أعلام ليبيا،: ٣٦٤،و دليل المؤلفين العرب الليبيين: ٤١٥.

٤٦ – لمعرفة المزيد حول حدود الألفاظ الواردة في حجة الوقف، يراجع كتاب شرح ألفاظ الواقفين والقسمة على المستحقين.

٤٧ – تحديث المؤسسات التعليمية، البحث السابق.

٤٨ – المنهل العذب: ٣٨٦.

٤٩ – مقدمة تحقيق كتاب نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان: ٨ –١١.

٥٠ – تاريخ ليبيا في العصر الحديث: ٣٥٣، ٣٥٩، ٤١٥.

٥١ – دليل المؤلفين العرب الليبيين: ٤١٥.

٥٢ – ذلك ما ذكر في دليل المؤلفين، أما أعلام ليبيا وشجرة النور الزكية، فوفاة الشيخ كانت سنة ١٣٢٥ هـ = ١٩٠٧م .

٥٣ يراجع كتاب الطبيعة القانونية لشخصية الوقف المعنوية: ٧٣ وما بعدها .

٥٤ – نظام الشهر العقاري في الشريعة الإسلامية: ٢٣٠.

٥٥ – انظر ترجمته في أعلام ليبيا: ١٢٩، والمنهل العذب،:٢/٤٩، ونفحات النسرين والريحان: ١٧٢، ودليل المؤلفين العرب الليبيين: ١٧٧.

٥٦ – المنهل العذب: ٥٠.

٥٧ – نفحات النسرين و الريحان: ١٧٤ –١٩٠.

٥٨ – مقدمة كتاب نفحات النسرين: ٧، وكتاب محمد كامل بن مصطفى: ١٩٨.

٥٩ – المنهل العذب: ٣٥٦.

٦٠ – دليل المؤلفين العرب الليبيين: ١١٧، ومقدمة كتاب نفحات النسرين: ١٦.

٦١ – اعتمدت على هذه النسخة مع غيرها لتحقيق الكتاب المذكور.

٦٢ – اعتمدت في ذكر تاريخ الوفاة على ما ذكره ابنه أحمد النائب في الجزء الثاني: ٢/٤٩، وما ذكر في دليل المؤلفين كان بصيغة التمريض.

٦٣ – المعيار الجديد: ٨/ ٢٩٨.

٦٤ – مجموع الإفادة في علم الشهادة: ٥.

٦٥ – المنهل العذب: ٣٤٨.

٦٦ – البقرة: ٢٨٢.

٦٧ – التوثيق العقاري في الشريعة الإسلامية: ١٣٩، ونظام الشهر العقاري في الشريعة الإسلامية:١٣٣ – ١٣٤.

المصادر والمراجع:

١ - **أعلام ليبيا**، للشيخ الطاهر أحمد الزاوي، ط٢، دار الفرجاني، طرابلس - ليبيا، ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م.

٢ - **تاريخ طرابلس الغرب**، تأليف محمود ناجي، ترجمة عبد السلام أدهم، ومحمد الأسطى، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، ١٩٧٠.

٣ - **تاريخ ليبيا في العصر الحديث**، منتصف القرن السادس عشر مطلع القرن العشرين، تأليف نيكولاي ايليتش يروشين، ترجمة الدكتور عماد حاتم، نشر مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية.

٤ - **التوثيق العقاري في الشريعة الإسلامية**، لجمعة محمود الزريقي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس- ليبيا، ١٩٨٥م.

٥ - **التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنكية والقبطية**، المجلد الثاني،من سنة ٧٥١ هـ إلى سنة ١٥٠٠ هجرية، تأليف اللواء محمد مختار باشا، دراسة وتحقيق الدكتور محمد عمارة، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٤٠٠هـ =١٩٨٠م.

٦ - **دليل المؤلفين العرب الليبيين**، إعداد طاهر محمد الشويهدي، دار الكتب الوطنية، أمانة الإعلام والثقافة، طرابلس ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧م.

٧ - **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، لمحمد بن محمد بن مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

٨ - **شرح ألفاظ الواقفين و القسمة على المستحقين**، للحطاب يحيي بن محمد بن محمد الرعيني الطرابلسي المكي، تح. الدكتور جمعة محمود الزريقي، نشر كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس - ليبيا، ١٩٩٥م.

٩ - **صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري**، تح. محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٢ هـ ١٩٩١م.

١٠ - **القوانين الفقهية**، لمحمد بن أحمد بن جزي الكلبي، (ت ٧٤٢هـ)، ط٣، مطبعة الأمنية، الرباط، ١٣٨٢ هـ =١٩٦٢م.

١١ - **مجموع الإفادة في علم الشهادة**، لمحمد البشير التواتي، ط٤، تونس، ١٣٤٦هـ.

١٢ - **معجم البلدان الليبية**، للشيخ الطاهر أحمد الزاوي، ط١، دار مكتبة النور، طرابلس - ليبيا، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.

١٣ - **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**، رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين، ونشره الدكتور أ.ي ونسنك، مكتبة بريل، ليدن، ١٩٣٦م.

١٤ - **معجم المؤلفين**، لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربي.

١٥ - **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، لأحمد النائب الأنصاري (ت ١٣٣٥هـ = ١٩١٤م)، ج ١، مكتبة الفرجاني، طرابلس - ليبيا.

١٦ - **نظام الشهر العقاري في الشريعة الإسلامية**، دراسة مقارنة مع نظام السجل العيني، لجمعة محمود الزريقي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١٧ - **نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان**، لأحمد النائب الأنصاري (ت ١٣٣٥هـ = ١٩١٤م)، تح. علي مصطفى المصراتي، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ١٩٦٨م.